

الأمم المتحدة



الجمعية العامة

لجنة المسائل السياسية
الخاصة وإنهاء الاستعمار
(اللجنة الرابعة)
الجلسة ١٨
المعقودة يوم الاثنين
١٥ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩٣
الساعة ١٥/٠٠
نيويورك

الدورة الثامنة والأربعون
الوثائق الرسمية

محضر موجز للجلسة الثامنة عشرة

الرئيس: السيد كلبيغيه (سري لانكا)

المحتويات

البند ٨٥ من جدول الأعمال: وكالة الأمم المتحدة لإغاثة وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين في الشرق الأدنى

البند ٨٨ من جدول الأعمال: المسائل المتصلة بالإعلام (تابع)

../..

Distr. GENERAL
A/C.4/48/SR.18
1 February 1994
ARABIC
ORIGINAL: SPANISH

هذه الوثيقة قابلة للتصويب . ويجب إدراج التصويبات في نسخة من الوثيقة وإرسالها مذيّلة بتوقيع أحد أعضاء الوفد المعني في غضون أسبوع واحد من تاريخ نشرها إلى: Chief of the Official Records Editing Services, room DC2-794, 2 United Nations Plaza.
وستصدر التصويبات بعد انتهاء الدورة في ملزمة مستقلة لكل لجنة من اللجان على حدة.

افتتحت الجلسة الساعة ١٥/١٠

البند ٨٥ من جدول الأعمال: وكالة الأمم المتحدة لإغاثة وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين في الشرق الأدنى

(A/48/13 و Add.1 و Add.1/Corr.1، و A/48/275 و 372-377 و 431 و 554)

١ - السيد تيركمن (المفوض العام لوكالة الأمم المتحدة لإغاثة وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين في الشرق الأدنى (الأونروا)): قال في معرض تقديمه لتقريره السنوي عن الفترة ١٩٩٢ إلى ١٩٩٣ (A/48/13)، إن الوكالة تلقتي باللجنة في بيئة سياسية مختلفة كل الاختلاف. فالاعتراف المتبادل من قبل منظمة التحرير الفلسطينية وحكومة إسرائيل والتوقيع على إعلان مبادئ يوجه مفاوضاتهما بشأن إقامة حكم ذاتي انتقالي في قطاع غزة والضفة الغربية أحدثا بالفعل أثرا عظيما على الدور الذي يجب على الأونروا أن تؤديه في المدين الطويل والقصير.

٢ - ففي المدى الطويل، ستكون إحدى المسائل التي يجب تناولها، بعد أن يصبح الترتيب الانتقالي المتعلق بالضفة الغربية وقطاع غزة نافذا، حل مشكلة اللاجئين. فمن الواجب أن تبدأ المفاوضات بشأن تلك المسألة في موعد لا يتجاوز عامين من بداية الفترة الانتقالية. وإلى أن يتم إبرام اتفاق نهائي، ستواصل الأونروا عملها في الأردن والجمهورية العربية السورية ولبنان. ولن تكون الحالة في قطاع غزة والضفة الغربية، من حيث المبدأ، مختلفة عن ذلك، لأن مشكلة اللاجئين لن تحل سياسيا إلا في مرحلة متأخرة. ومع ذلك، فإن إقامة سلطة فلسطينية سيضع الأونروا في مركز مختلف اختلافا جذريا، لأنها ستواصل أنشطتها إلى المدى الذي تطلبه السلطة الفلسطينية، وبالتنسيق والتشاور الوثيقين معها.

٣ - وقد أبدت منظمة التحرير الفلسطينية رغبتها في أن تواصل الأونروا برامج مساعدتها للاجئين الفلسطينيين، بما فيها البرامج القائمة في الضفة الغربية وقطاع غزة، وطلبت إلى الوكالة أن توسع تلك البرامج لتعزيز التنمية الاجتماعية والاقتصادية. وتعكف الأونروا على النظر في دورها منذ بداية مفاوضات السلام في مدريد قبل عامين، وبالتالي، فعندما خطت عملية السلم خطوة واسعة إلى الأمام في أيلول/سبتمبر، لم يكن لدى الوكالة صعوبة في التكيف وتمكنت من الاستجابة للحاجة الفورية إلى تعزيز التنمية الاجتماعية والاقتصادية في الضفة الغربية وقطاع غزة. وأحد الأسباب التي مكنت الأونروا من اتمام ذلك التحول بسلاسة نسبية العدد الكبير من الموظفين الفلسطينيين لديها البالغ نحو ٢٠٠ ٠٠٠ موظف يحتل عديدون منهم مراكز إدارية عليا في مجالات التعليم والصحة والخدمات الاجتماعية ظلوا على اتصال مع نظرائهم الفلسطينيين لمساعدتهم في إعداد الخطط والبرامج. وسبب آخر هو أن الأونروا، على مر السنين، كانت هي المسؤولة عن تخطيط وإعداد وتنفيذ وإدارة مشاريعها وبرامجها، وهي الآن تجني ثمار الخبرة الغزيرة التي تراكمت لدى موظفيها.

٤ - ونظرا إلى أن التقرير السنوي يغطي فترة سابقة لتاريخ توقيع إعلان المبادئ، فقد أضيف إليه تصدير يشير إلى الحوادث التي وقعت في أيلول/سبتمبر، لأنه سيكون لها أثر كبير جدا على المنطقة وبالتالي على الأونروا. فإعلان المبادئ والمفاوضات الجارية حاليا يمثلان نقطة تحول في تاريخ المنطقة.

(السيد تيركمن)

وسوف يطلب إلى منظومة الأمم المتحدة بأسرها أن تضطلع بدور ما في هذا الصدد، وقد أنشأ الأمين العام بالفعل في أيلول/سبتمبر ١٩٩٣ فرقة عمل وضعت تقريراً عنوانه "دعم عملية الانتقال"، أكد أهمية تركيز مساعدة الأمم المتحدة المقدمة إلى الضفة الغربية وقطاع غزة على المحافظة على الخدمات العامة والنهوض بها وتحسين الهياكل الأساسية الرئيسية والخدمات الاجتماعية ذات الصلة. وفي إطار الأهداف المحددة في ذلك التقرير، وضعت الأونروا مشاريع قصيرة الأجل لتحسين الخدمات والهياكل الأساسية في المنطقة، وهذه الأنشطة يمكن أن تساعد في إدامة زخم التغيير الإيجابي الذي أوجده التوقيع على إعلان المبادئ.

٥ - وتقتضي الضرورة توفر استجابة كبيرة من جانب المجتمع الدولي إذا أريد دعم عملية السلم بتنمية اجتماعية واقتصادية. وقد كان مؤتمر دعم السلم في الشرق الأوسط، الذي عقد في واشنطن في ١ تشرين الأول/أكتوبر ١٩٩٣، أحد المعالم البارزة من حيث أنه عبأ موارد سوف توجه إلى عمليات الإغاثة والتنمية وإنه رمز إلى التزام المجتمع الدولي.

٦ - وقد وضعت الأونروا، بالتشاور مع القادة الفلسطينيين، برنامجاً لتنفيذ السلم، حددت في إطاره قرابة ١٠٠ مشروع قصير الأجل تبلغ كلفتها ١٠٠ مليون دولار للضفة الغربية وقطاع غزة. وتهدف هذه المشاريع، التي يمكن تنفيذها خلال ستة إلى تسعة أشهر، إلى تحسين الخدمات والهياكل الأساسية المادية والخدمات الاجتماعية وإلى إيجاد فرص عمالة جديدة لـ ٤٠ في المائة من قوة العمل العاطلة منذ إغلاق الأراضي المحتلة. وتشمل هذه الأنشطة إصلاحات للمدارس، وإصلاح المراكز المخصصة لبرامج المرأة وأنشطة الشباب، وإصلاح وإعادة تشييد الملاجئ في مخيمات اللاجئين. وستجري صيانة العيادات الصحية، وسيشرع في تنفيذ مشاريع للتصدي لمشاكل الصحة البيئية المنتشرة، ولا سيما في قطاع غزة. وقد بدأت الأونروا في إجراء سلسلة من دراسات الجدوى لوضع خطة طويلة الأجل لتنمية قطاع الصحة البيئية، وهي تنوي في الأجل القصير، تحسين إمدادات المياه ووسائل التخلص من الفضلات الصلبة.

٧ - وفي مجال توليد الدخل، وضعت الأونروا خططا لتوسيع برنامجها الخاص بتقديم قروض للأعمال التجارية الفلسطينية، وتأمل في مساعدة الأعمال التجارية التي تحتاج إلى رأس مال يتجاوز الحد الأقصى الحالي البالغ ٧٠ ٠٠٠ دولار. وبالإضافة إلى ذلك، سيجري توسيع نطاق البرامج التدريبية المخصصة لأصحاب الأعمال التجارية الصغيرة والمتوسطة الحجم.

٨ - وتشارك جميع مشاريع الوكالة القصيرة الأجل في خصائص معينة منها: أنه يمكن تنفيذها في غضون ٦ إلى ٩ أشهر، وأنها تعزز التقدم الاقتصادي والاجتماعي، وتعمل في قطاعات تملك الأونروا فيها خبرة طويلة، وتوفر خدمات حيوية للمجتمع المحلي الفلسطيني، وتوفر فرص عمل جديدة. ويجري تنفيذ المشاريع القصيرة الأجل بالإضافة إلى مشاريع التشييد الجارية التي تتكلف زهاء ٦٠ مليون دولار.

(السيد تيركمن)

٩ - وتتمثل المهمة الرئيسية التي تضطلع بها الأونروا في العمل على إنجاز مشاريعها الحالية والمقترحة حتى النهاية. وتشعر الوكالة بالغبطة للاستجابة الأولية من جانب مجتمع الجهات المانحة ولثقة التي أبدتها البنك الدولي والجهات المانحة في قدرتها على تخطيط وتنفيذ المشاريع بسرعة، وبفعالية وبصورة اقتصادية. وتشعر الوكالة حالياً في تخطيط وإعداد المشاريع للسنة الثانية من سنوات المرحلة الانتقالية، وتأمل في أن تبدأ الوكالات الأخرى أيضاً في تنفيذ برامج كثيرة في مجالات اختصاصها.

١٠ - وأشار إلى أن برامج الوكالة تنفذ بالتعاون مع منظمات أخرى. ووفقاً لذلك، فإن برنامجها الصحي، الذي تبلغ موارده ٦٤ مليون دولار لعام ١٩٩٣، يجري تنسيقه مع منظمة الصحة العالمية. وإن كبار الموظفين الصحيين العاملين في مقر الوكالة معارون من منظمة الصحة العالمية التي تدعم أيضاً برنامجها الخاص بتطوير الموارد البشرية في مجال الصحة. وبالمثل، فإن كبار موظفيها في مجال التعليم في المقر، الذين يتولون مسؤولية إدارة موارد التعليم لعام ١٩٩٣ التي تزيد على ١٥١ مليون دولار، هم معارون من منظمة الأمم المتحدة للتربية والعلم والثقافة (اليونسكو) وعلى مدى عقود عديدة ومنظمة الأمم المتحدة للطفولة (اليونيسيف) عاكفة على دعم برنامج التحصين الموسع الذي تضطلع به وكالة الأونروا بتزويده باللقاحات المجانية. ومنذ عام ١٩٨٨ والأونروا واليونيسيف تنفذان برنامجاً مشتركاً للعلاج الطبيعي في الضفة الغربية وقطاع غزة. وعملت الأونروا مع برنامج الأمم المتحدة الإنمائي في عدد من مسائل الصحة البيئية وتنوي توسيع نطاق تعاونها في ذلك القطاع، وخاصة في الضفة الغربية. كما تعمل مع صندوق الأمم المتحدة للسكان في مشروع موسع لصحة الأم وتنظيم الأسرة في الضفة الغربية وقطاع غزة.

١١ - والأثر الذي تحدثه برامج الوكالة الجارية أثر طويل الأجل. فالأونروا تشارك في الحياة اليومية للفلسطينيين في الضفة الغربية وقطاع غزة من وجوه عدة. فهي، على سبيل المثال، أكبر هيئة مستخدمة بعد الخدمة المدنية الإسرائيلية، فهي تستخدم ٨٠٠٠ نسمة في الضفة الغربية وقطاع غزة: كلهم فلسطينيون ومعظمهم لاجئون. وقد بلغ مجموع ميزانيتها وإنفاقها في عام ١٩٩٣ في الضفة الغربية وقطاع غزة ما يزيد على ١٣٥ مليون دولار. ويبلغ إنفاقها على التعليم والصحة والإغاثة والخدمات الاجتماعية في الأراضي المحتلة ما يقرب من نصف مجموع إنفاقها العام: ٦٨ في المائة في قطاع غزة و ٣١ في المائة في الضفة الغربية. وتبلغ نسبة اللاجئين المسجلين الذين يزيد عددهم عن مليون نسمة ٧٨ في المائة من سكان قطاع غزة و ٤٠ في المائة من سكان الضفة الغربية. وتضطلع الأونروا بإدارة ٢٥٣ مدرسة توفر نسبة ٥٦ في المائة من جميع دروس التعليم الابتدائي والإعدادي في قطاع غزة و ١٧ في المائة منها في الضفة الغربية. وتضطلع كذلك بإدارة أربعة مراكز تدريبية مهنية؛ و ٥٢ عيادة طبية تعالج مليوني مريض في العام، و ٤٠ مركزاً للبرامج النسائية و ١٩ مركزاً لأنشطة الشباب. وتوفر ٩٥ في المائة من مجموع مساعدات الإغاثة المباشرة في قطاع غزة و ٧٥ في المائة منها في الضفة الغربية. وقد وضعت برنامجاً لتوليد الدخل والعمالة أنفقت من خلاله حتى الآن، بالفعل، ٣ ملايين دولار. ونظراً إلى وجود الأونروا في صلب حياة

(السيد تيركمن)

الفلسطينيين، تمكنت من أن تستجيب بصورة فورية للتحديات الجديدة التي تفرضها الحرب والنزاع، والآن، السلم.

١٢ - وقال إن الأحداث السياسية الأخيرة يجب أن يوازئها تحسن سريع في أحوال معيشة الفلسطينيين في الضفة الغربية وقطاع غزة. وتبدو الأونروا إحدى الوكالات الدولية الرئيسية التي يمكن من خلالها، بكل كفاءة، توجيه مبالغ ضخمة من الأموال لدعم عملية السلم. ولكن، بينما غدا الاهتمام الدولي يتركز على الضفة الغربية وقطاع غزة، فإن إهمال احتياجات ١,٧ مليون لاجئ فلسطيني في الأردن والجمهورية العربية السورية ولبنان قد يلحق ضررا بعملية السلم. ولذلك ترحب الوكالة باستجابة الجهات المانحة لطلبها، وخاصة الالتزام الذي أعلنته حكومة الولايات المتحدة بتخصيص ١,٥ مليون دولار لصالح تشييد مساكن للفلسطينيين المشردين في لبنان.

١٣ - وفيما يتعلق بوضع الوكالة المالي، فقد، توقعت الوكالة في وقت سابق من هذا العام حدوث عجز في ميزانيتها قدره ٢٨,٥ مليون دولار ولكن هذا العجز المرتقب انخفض الى ٤ ملايين دولار بفضل التدابير التقشفية التي اتخذتها. ومع ذلك، فما لم تزد التبرعات المقدمة الى الميزانية العادية للوكالة والبرامج المتعلقة بالطوارئ، فإن الأونروا ستواجه عجزا بمبلغ ٣٠ مليون دولار في عام ١٩٩٤ و ٣٥ مليون دولار في عام ١٩٩٥. وتأمل الوكالة في أن تسهم الجهات المانحة في برامجها العادية والخاصة، لأنها، بذلك، ستسهم في عملية السلم. كما تأمل في أن يزداد عدد الجهات المانحة.

١٤ - ولكي تزيد الوكالة من كفاءة وفعالية عملياتها، شرعت في نقل إدارات برامجها من فيينا الى عمان، الأردن. وفيما يتصل بالقرار الذي يطلب عودة مقر الوكالة الى بيروت، فقد أجريت اتصالات مع السلطات اللبنانية بقصد استطلاع إمكانية ذلك.

١٥ - وأعرب المفوض العام للوكالة عن رغبته في أن يؤكد من جديد أن الوكالة على اتصال دائم مع منظمة التحرير الفلسطينية وقادة المجتمع المحلي الفلسطيني. كما أنها تحافظ على وجود علاقات عمل جيدة جدا مع حكومة اسرائيل. التي أعربت عن رغبتها في استمرار الأونروا في الاضطلاع بعملياتها وفي توسيع نطاق هذه العمليات. بيد أنه، إذا تم التوصل الى تسوية المشكلة في نهاية الفترة الانتقالية، فلن تعود هناك حاجة الى وجود منظمة منشأة لمساعدة اللاجئين الفلسطينيين. وهكذا، فإن الوكالة مقبلة على نهاية المهمة التي عهد بها إليها قبل ٤٠ سنة، وهما الرئيسي هو أن تكمل تلك المهمة بأنجح صورة ممكنة.

١٦ - السيد سيم (النرويج): تكلم بوصفه مقرر الفريق العامل المعني بتمويل وكالة الأمم المتحدة لإغاثة وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين في الشرق الأدنى (الأونروا) وقدم تقرير الفريق (A/48/554). قائلا إن الفريق، وفقا لولايته، نظر في المعلومات المقدمة من المراقب المالي للأونروا عن الوضع المالي للوكالة والاحتياجات المطلوبة لعام ١٩٩٤ ووضع ملاحظاته الختامية، التي ترد في الجزء الرابع من التقرير.

١٧ - وأضاف أن الفريق العامل يؤكد أن الأونروا لم تحظ بتمويل كاف لإنجاز جميع برامجها المخططة في عام ١٩٩٢ وأنها تتوقع أن يستمر الوضع ذاته في عام ١٩٩٣. كذلك يشير الفريق الى الصعوبات التي واجهتها الوكالة في المحافظة على مستوى التبرعات اللازمة لبرنامج التدابير الاستثنائية في لبنان والأرض المحتلة ويلاحظ أن الاحتياجات المستعجلة التي أكدها النداء ان الخاضع الصادران عن المفوض العام لم تلب تلبية كاملة. ويشي الفريق على المفوض العام لما يبذله من جهود لجمع الأموال ويشاطره قلقه إزاء احتمالات التمويل لعام ١٩٩٤. ومن المتوقع أن يزداد الإنفاق في إطار البرنامج العادي بنسبة ٥ في المائة لمواجهة احتياجات عدد المستفيدين الآخذ بالتزايد ولتغطية الزيادات التي لا يمكن تجنبها في الأسعار وفي تكاليف الموظفين. وفي حين يشعر الفريق العامل بالثقة من أن المفوض العام سيواصل تحسين الكفاءة الإدارية، يتوجب أن تزداد التبرعات لتغطية الإنفاق المتوقع في عام ١٩٩٣. ويشعر الفريق العامل بقلق شديد إزاء مستوى التمويل المقدم للبرامج المتصلة بالطوارئ لأن وقف هذه البرامج أو تخفيضها قد تترتب عليه آثار إنسانية وسياسية مزعجة.

١٨ - ويشي الفريق على الوكالة لاستجابتها للاحتياجات الإنسانية الجديدة والمستمرة وللتدابير التي خططت لها، ولا سيما في مجال المشاريع المولدة للعمالة والمدرة للدخل. ويحث الفريق العامل جميع الحكومات على أن تضع نصب عينيها الاعتبارات المتقدمة الذكر عندما تبت في أمر مستوى تبرعاتها للأونروا في عام ١٩٩٤. وبوجه خاص، يحث الفريق الحكومات التي لم تتبرع بعد للأونروا على أن تفعل ذلك، وكما يحث الحكومات التي تبرعت على زيادة تبرعاتها والنظر في التبرع بأموال إضافية لدعم البرامج المتصلة بالطوارئ والبرامج الخاصة.

١٩ - السيد القدوة (المراقب عن فلسطين): قال إن الـ ٢,٨ مليون لاجئ فلسطيني الحاليين، أو آبائهم، قد اقتلعوا من بلدتهم قبل زهاء ٤٥ سنة مضت وأرغموا على العيش في مخيمات في المناطق المحيطة به. ويعيش نصف الشعب الفلسطيني كلاجئين وثلثهم يعيش في مخيمات اللاجئين المتناثرة في جميع أنحاء الأرض الفلسطينية المحتلة والدول المجاورة.

٢٠ - وقد اتخذ المجتمع الدولي منذ البداية موقفا واضحا، يدعو الى إيجاد حل فوري وعادل للاجئين الفلسطينيين على أساس حق العودة أو التعويض، كما هو محدد في قرار الجمعية العامة ١٩٤ (د - ٣). ومن دواعي الأسف أن الجمعية العامة كانت تلاحظ كل سنة، مع الأسف، أن القرار لم يمتثل له. وفي ذلك الصدد، أكد السيد القدوة الطابع غير القابل للتصرف والفردى لحقوق اللاجئين الفلسطينيين والحاجة الى التمييز بين تلك الحقوق وحق كل فرد فلسطيني في جنسية ومواطنة فلسطينية.

(السيد القدوة، المراقب عن فلسطين)

٢١ - وعلى مر السنين، خطت الأونروا خطوات واسعة في معالجة الجوانب الإنسانية للمشكلة، وخاصة فيما يتعلق بالإغاثة والرعاية الصحية، وبما هو أهم من ذلك كله التعليم.

٢٢ - وفي ١٣ أيلول/سبتمبر ١٩٩٣، حدث في واشنطن تطور ذو شأن خطير في اتجاه تحقيق سلم عادل وشامل ودائم في الشرق الأوسط، عندما وقعت منظمة التحرير الفلسطينية وحكومة إسرائيل إعلان مبادئ ينص على ترتيبات انتقالية للحكم الذاتي في الضفة الغربية وقطاع غزة، تبدأ بانسحاب إسرائيل من قطاع غزة ومنطقة أريحا. ونص الإعلان كذلك على إجراء مفاوضات بشأن التسوية النهائية، على أساس قراري مجلس الأمن ٢٤٢ (١٩٦٧) و ٣٣٨ (١٩٧٣)، لتشمل قضية اللاجئين. ووضع إعلان المبادئ في الاعتبار أيضا حالة المرشدين في عام ١٩٦٧ ونص على إنشاء لجنة مستمرة تتخذ القرارات اللازمة بشأن أمور منها كإفادات السماح بدخول الأشخاص الذين شردوا من الضفة الغربية وقطاع غزة. وينبغي على المجتمع الدولي أن يدعم مثل هذه التطورات الإيجابية وأن يؤكد من جديد في الوقت ذاته موقفه المبدئي من حقوق اللاجئين الفلسطينيين وفقا للشرعية الدولية وأن يواصل تقديم المساعدة اللازمة الى أن تتحقق تسوية نهائية.

٢٣ - وأشار الى أن توقيع إعلان المبادئ قد أعطى زخما جديدا لعمل الأفرقة المتعددة الأطراف المنبثقة عن عملية سلم مدريد. ففي أحدث اجتماع للفريق المعني بمعالجة مشكلة اللاجئين بذلت محاولة ناجحة للتعجيل في جمع شمل العائلات وتم التأكيد على أهمية مساعدة جميع اللاجئين الفلسطينيين.

٢٤ - وقال إن الحالة الجديدة التي أوجدتها التطورات السياسية الأخيرة تتطلب بذل جهود إضافية وإجراء تعديلات معينة في العمل الذي يجري الاضطلاع به. وينبغي على الأمم المتحدة أن تضطلع بدور رئيسي خلال الفترة المقبلة، بما فيه توفير المساعدة للشعب الفلسطيني في جهوده الرامية الى بناء دولته. كما ينبغي للأونروا أن تكشف برامج مساعدتها. وأفاد بأن منظمة التحرير الفلسطينية تنوي توسيع مباحثاتها مع الأونروا من أجل تنسيق التعاون في المستقبل بين الجانبين. وقال إنه ينبغي أيضا إيلاء اهتمام جدي لنقل بعض أقسام الأونروا، ولاسيما الإدارات التنفيذية الى الأرض الفلسطينية، لأن ذلك سيساعد على تقليل النفقات في الوقت الذي يواصل فيه إتاحة تقديم مساعدة جيدة النوعية الى الشعب الفلسطيني. وتشني منظمة التحرير الفلسطينية على جهود الأمين العام الرامية الى إنشاء آلية متقدمة للتنسيق بين مؤسسات ووكالات منظومة الأمم المتحدة المعنية وتأمل في أن توضع تلك الآلية تحت إشرافه المباشر.

٢٥ - وبعد أن استشهد بما ورد في تقرير المفوض العام للأونروا (A/48/13)، بشأن الجهود التي تبذلها الأونروا من أجل اتخاذ التدابير اللازمة لضمان سلامة وأمن السكان الفلسطينيين في الأرض المحتلة، أعرب عن تقديره لتلك الجهود؛ وقال إنها ساعدت على التخفيف من آثار التدابير القهرية المتخذة ضد المدنيين،

(السيد القدوة، المراقب عن فلسطين)

بما فيهم الأطفال، وتدمير المنازل، واستخدام الوحدات السرية وإغلاق المناطق في الأراضي المحتلة، ولاسيما القدس. واسترعى الانتباه أيضا الى ذلك الجزء من التقرير الذي يتعلق بالانتهاكات الاسرائيلية لموظفي الأونروا وعملياتها ومنشآتها. وحث الأونروا والمجتمع الدولي على إبقاء الوضع تحت مراقبة دقيقة.

٢٦ - ولاحظ أيضا التدهور الخطير في الحالة الاجتماعية الاقتصادية الذي نجم أساسا عن سياسات وممارسات الاحتلال الاسرائيلي في الأرض الفلسطينية المحتلة. وقال إن منظمة التحرير الفلسطينية، في ضوء الظروف السياسية الجديدة، تأمل في أن تتمكن من الانضمام الى اللجنة الاستشارية لكي تساهم في أعمالها بصورة مباشرة؛ والمنظمة على استعداد للعمل مع جميع الدول الأعضاء التي تريد تحسين القرارات التقليدية التي اعتمدها الجمعية العامة في صدد البند قيد المناقشة من جدول الأعمال، لجعلها أكثر استجابة للحالة الجديدة، ولكن دون إضعاف المواقف المبدئية الأساسية.

٢٧ - وفي اليوم الموافق للذكرى الخامسة لإعلان الاستقلال من جانب المجلس الوطني الفلسطيني، الذي اعترفت به الجمعية العامة في قرارها ١٧٧/٤٣، وفي ضوء التطورات السياسية الأخيرة توفرت أسباب تدعو الى الأمل، وخاصة الأمل في حل مشكلة اللاجئين الفلسطينيين حلا عادلا، وفي توفر فرص جديدة ينبغي انتهازها.

٢٨ - السيد البطاينة (الأردن): قال إن وفد بلاده اطلع على الوثيقة A/48/13 وإن حكومة الأردن تقدر بكل العرفان تصميم المفوض العام على استمرارية برامج الأونروا، وكذلك قدرته على إيصال الخدمات الحيوية للاجئين الفلسطينيين بكفاءة وإخلاص في مختلف الظروف الصعبة وربما المستحيلة أحيانا. وأضاف أن الأردن يدرك أنه ينبغي الاستفادة بصورة كاملة من المعرفة والخبرة الواسعتين اللتين يحظى بهما السيد تركمان، الذي غدا اسمه مرادفا للأونروا عندما يتعلق الأمر بتحسين أداء ذلك الجهاز من النواحي الإدارية والمالية والتنوعية، في الوقت الذي تدخل فيه الوكالة مرحلة جديدة وحاسمة من عملها.

٢٩ - وفي عام ١٩٩٣، ولأول مرة، نوقش موضوع الأونروا في ظروف ومستجدات إيجابية هامة على صعيد القضية الفلسطينية يفترض أن تفضي الى بدء عهد جديد في المنطقة وأن تؤثر تأثيرا إيجابيا على أنشطة الأونروا نوعا وكما. فالاعتراف المتبادل بين حكومة اسرائيل ومنظمة التحرير الفلسطينية وتوقيع إعلان المبادئ، إضافة الى توقيع حكومتي الأردن واسرائيل على بنود جدول الأعمال المشترك بينهما كأساس للمفاوضات المشتركة في إطار عملية السلام، كل ذلك يؤدي الى إيجاد جو عام من التفاؤل والثقة بشأن التقدم في عملية السلام.

(السيد البطاينة، الأردن)

٣٠ - وأعرب عن إيمان الأردن بقدسية قضية اللاجئين الفلسطينيين، وإدراكه للمعاناة الطويلة التي مازالت قائمة بالنسبة للاجئين، وأنه سيحرص على توفير الأجواء المناسبة للتفاوض العقلاني في إطار عملية السلام نفسها وفي كافة المحافل الدولية، تاركين خلفنا كل المسائل التي أصبحت لا تشكل جزءاً من الحاضر. بيد أن تلك النتيجة لن تتحقق إلا إذا أخذت سلطات الاحتلال الاسرائيلية تتصرف بشكل آخر. وهناك مؤشرات مشجعة لهذا التحول يرجى لها أن تتزايد وتتعاظم.

٣١ - وقال إن تقرير المفوض العام (A/48/13) يؤكد من جديد الحاجة الماسة الى تحقيق تسوية سياسية شاملة تغطي جميع جوانب القضية الفلسطينية، وخاصة بحل البعد السياسي والانساني لقضية اللاجئين الفلسطينيين، وفقاً لميثاق الأمم المتحدة، والقانون الدولي وقرارات الأمم المتحدة ذات الصلة.

٣٢ - وأضاف أن اهتمام بلاده المميز بقضية اللاجئين الفلسطينيين يرجع من ناحية الى أنها استوعبت أكبر عدد من اللاجئين وأنها منذ عام ١٩٤٨ وهي تعاني من العبء المتزايد على هيكلها الأساسية وماليتها. وذكر أن المجتمع الدولي لم يخصص للأونروا الأموال التي تحتاجها كي تقدم الحد الأدنى من الخدمات الى اللاجئين الفلسطينيين. وقد اضطلع الأردن بمسؤولية تقديم الخدمات المباشرة، التي تكلف ١٢٠ مليون دينار أردني في العام، وهو ما يعادل أكثر من نصف ميزانية الأونروا، لتلبية الاحتياجات البارزة بالرغم من حالته الاقتصادية الصعبة. وأن عدم تقديم الأموال اللازمة لدعم أعمال الأونروا يؤدي الى تدهور الأحوال الاقتصادية والاجتماعية والصحية للشعب الفلسطيني ويؤدي الى زيادة اليأس والتطرف.

٣٣ - وأكد إيمانه بأن ولاية الأونروا ستستمر الى أن تحل مشكلة اللاجئين في اطار تسوية عادلة وسلمية لجميع جوانب القضية الفلسطينية، بالإضافة الى تدابير تضمن حقوق اللاجئين الفلسطينيين في جميع الأراضي الواقعة تحت الاحتلال الاسرائيلي منذ عام ١٩٦٧ والاعتراف بحقوق جميع اللاجئين غير القابلة للتصرف في العودة الى أماكن اقامتهم السابقة في تلك الأراضي. واختتم بيانه قائلاً إن من الضروري أيضاً نقل مقر الأونروا الى المنطقة لتيسير تنفيذ برنامجها. وفي ضوء التطورات الأخيرة، قد يكون من الملائم أن يكون مقرها في غزة.

٣٤ - السيدة فريديش (النمسا): قالت إن الأونروا قدمت خدمات أساسية في ميادين التعليم والصحة والخدمات الاجتماعية والإغاثة الى ما يزيد على ٢,٨ مليون لاجئ في لبنان والأردن والجمهورية العربية السورية والأراضي المحتلة في الضفة الغربية وقطاع غزة، على نحو ما يرد بيانه في تقريرها. وأعربت عن أسفها لحوادث سوء المعاملة التي تهدد سلامة موظفي الأونروا في المنطقة.

(السيدة فريدريش، النمسا)

٣٥ - ولاحظت بقلق النتائج الاجتماعية - الاقتصادية المؤسفة التي تترتب على إغلاق الضفة الغربية وقطاع غزة، وكذلك التدهور الخطير الذي حدث في المناخ السياسي والأمن، وأعربت عن أملها في أن تساعد المفاوضات على تحسين الحالة. وقالت إن الوكالة التي تواجه بالفعل حالة صعبة، شهدت بالإضافة إلى ذلك نقصاً في التبرعات التي ترد إليها. وذكرت أن حكومتها، التي هي إحدى الجهات المانحة الرئيسية، قد زادت في السنوات الأخيرة من تبرعاتها السنوية لميزانية الأونروا وقدمت برامج مساعدة للفلسطينيين بمساعدة مؤسسات دينية وخاصة ومن خلال ميزانية التعاون النمساوية. وأفادت أن تبرعات حكومتها لبرامج مساعدة الفلسطينيين في عام ١٩٩٢ بلغت ٧٥١ ٠٠٠ من دولارات الولايات المتحدة. وحثت جميع الدول على تزويد الأونروا بالدعم المالي الذي يلزمها.

٣٦ - وذكرت أن الوكالة، التي بذلت مجهوداً يستحق التقدير لدعم محادثات السلام الخاصة بإعلان المبادئ الإسرائيلية الفلسطينية، قدمت معلومات أساسية ومقترحات لمشاريع محددة بالنسبة لقطاع غزة والضفة الغربية بهدف تحسين الحالة الاقتصادية والاجتماعية وبناء الهياكل الأساسية المؤسسية اللازمة. وذكرت أن حكومتها رحبت بالاتفاق الإسرائيلي الفلسطيني، وأنها تأمل في أن يحقق التوقعات التي أوجدها وأن يساهم في تحقيق تحسن كبير في الظروف المعيشية للشعب الفلسطيني.

٣٧ - رئيس الأساقفة مارتينو (المراقب عن الكرسي الرسولي): قال إنه بتبادل رسالتي الاعتراف وبالتوقيع في واشنطن على إعلان المبادئ بين دولة إسرائيل ومنظمة التحرير الفلسطينية، بزغ فجر عهد جديد في المناطق التي تخدمها الوكالة. وكما لاحظ قداسة البابا جون بول الثاني في ١٢ أيلول/سبتمبر ١٩٩٢، يوجد ثمة سبب خاص آخر لإقامة صلاة حارة، وهو أنه بعد فترة طويلة من المعاناة، أخذت تتضح علامات هامة على الرغبة في السلام في الأرض المقدسة والشرق الأوسط.

٣٨ - وقال إن وفد الكرسي الرسولي يرحب بتلك الخطوات الأولية التي ستجلب السلام إلى الأرض التي يقدسها اليهود والمسيحيون والمسلمون، وأعرب عن اتفاق وفده مع رئيس الوزراء رابين، الذي دعا في بيانه، بصوت عال وواضح، إلى وضع نهاية لكل المعاناة وإراقة الدماء. وأضاف أن الكنيسة الكاثوليكية، التي تعمل من خلال البعثة البابوية لفلسطين، التي أنشئت في عام ١٩٤٩ على يد البابا بايس الثاني عشر، قامت بإطعام وإسكان وتعليم ضحايا الصراع، وبتقديم الرعاية للذين هم في حاجة إلى مساعدة طبية. ومضى قائلاً إن تلك البرامج، التي كانت تنفذ أحياناً بالتعاون مع الأونروا، كانت تتلقى الدعم من جهات مانحة سخية في جميع أنحاء العالم، بما فيها الرابطة الكاثوليكية للرعاية الاجتماعية في الشرق الأدنى، وميسيريور، وميسيو، وكيندرهلفن بيت لحم، وكاريتاس انترناسيونالس وأبرشية رئيس أساقفة كولونيا وأوساكا. وقد سعت هذه الجهات المانحة، التي تعمل مع الكنائس المحلية، إلى إنشاء هياكل أساسية كافية لإقامة علاقات عائلية ومجتمعية مستقرة.

(رئيس الأساقفة مارتنو،

المراقب عن الكرسي الرسولي)

٣٩ - وبالنظر الى تاريخ المنطقة التليد، فإن وفد الكرسي الرسولي يعترف بأهمية دعم هذه الخطوات الأولى في اتفاق السلام. وذكر أن الرئيس عرفات، لدى توقيع الاتفاق، قال إن الحاجة تدعو الى مزيد من الشجاعة لمواصلة مسيرة البناء والتعايش والسلم بين الشعبين. والواقع أن هناك مسائل صعبة عديدة مازالت بحاجة الى حل، منها مركز مدينة القدس. وذكر أن مدينة القدس، كما لاحظ رئيس الأساقفة جين لوي توران، تمثل خيرا للإنسانية يجب الحفاظ عليه بكل أبعاده وخصائصه. وتحقيقا لتلك الغاية، فإن الكرسي الرسولي يطلب أن تعطى المدينة مركزا خاصا بضمانات دولية.

٤٠ - وأعلن أن قداسة البابا جون بول الثاني قال في رسالته بمناسبة اليوم العالمي من أجل السلام إن السلام يعني أكثر كثيرا من مجرد غياب الحرب لأنه يتطلب وجود حالة من الاحترام الحقيقي لكرامة وحقوق كل إنسان، وهو شرط يمكن الذكور أو الإناث من تحقيق الذات بصورة كاملة. ولذلك فإن الكرسي الرسولي سيواصل جهوده لمساعدة المجتمعات المحلية من خلال الكنائس على تلبية احتياجات أولئك الذين مازالوا يعانون، لكي تنبت بذور السلام.

٤١ - السيدة زيدموندوفا (بلجيكا): تكلمت باسم الاتحاد الأوروبي فقالت إن المفوض العام لوكالة الأمم المتحدة لاغاثة وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين في الشرق الأدنى (الأونروا) قال في تقريره إنه ينبغي تقييم المعلومات الواردة في التقرير، في إطار تطورات عملية السلام، وإن كانت مقصورة على الفترة التي يغطيها التقرير، وأعرب عن أمله في أن تنتفي بصورة دائمة آثار تلك الفترة. وقالت إنها تتفق أيضا مع المفوض العام على أن توقيع اتفاق السلام هذه السنة كان أمرا بالغ الأهمية. وأثنى الاتحاد الأوروبي على القادة الاسرائيليين والفلسطينيين لما أبدوه من شجاعة وتبصر بتوقيعهم على ذلك الاتفاق.

٤٢ - وأضافت أنه خلال الفترة المشمولة بالتقرير، كابد الشعب الفلسطيني صعوبات اجتماعية واقتصادية خطيرة نتيجة لاستمرار اغلاق الأراضي المحتلة. وأن هذه الحالة قد اختبرت قدرة الوكالة على التصدي للاحتياجات العاجلة للاجئين الذين ما فتئ عددهم يتزايد. وللأسف، مست موجة العنف في المنطقة موظفي الوكالة العاملين في الأراضي المحتلة. فمنذ إنشاء الوكالة عام ١٩٤٩، عملت على تخفيف محنة ما يزيد على ٢,٥ مليون لاجئ فلسطيني. وأشارت الى أن الوكالة تواصل بذل جهودها لزيادة تقديم المعونة الى اللاجئين اللبنانيين وتعزيز حضورها في الأردن.

٤٣ - وأوضحت أن الاتحاد الأوروبي ما أنفك يعتبر المعونة التي تقدمها الوكالة ذات طابع مؤقت بحكم تعريفها وأنها ليست بديلا عن تحقيق حل سياسي دائم. ووفقا لذلك فإنه من الأساسي أن يتعهد المجتمع الدولي بتقديم معونة كبيرة بغية تعزيز القرارات الشجاعة المتخذة مؤخرا. كما سيسعى الاتحاد الأوروبي الى تنسيق وتعزيز ما تبذله شتى الجهات المانحة من جهود للاغاثة على نحو فعال.

(السيدة زيدموندوفا، بلجيكا)

٤٤ - وأضافت أن الاتحاد الأوروبي، وفقا لموقفه الأساسي المعروف الذي يدعم قراري مجلس الأمن ٢٤٢ (١٩٦٧) و ٣٣٨ (١٩٧٣)، عاقد العزم على الاضطلاع بدور فعال في عملية السلم التي بدأت في مدريد، على الصعيدين السياسي والاقتصادي معا، وبالتالي فإنه يرغب في توفير برنامج معونة مقداره ٢٠ مليون وحدة نقد أوروبية فورا (أي ما يقارب ٢٤ مليون من دولارات الولايات المتحدة) ومن المتوقع توفير مبلغ كبير من المنح والقروض خلال فترة الخمس سنوات القادمة.

٤٥ - واستطردت قائلة إن الاتحاد الأوروبي، في سياق سياقه سياسته الخارجية وأمنه الجماعي، يعتزم المساهمة في عملية السلم في الشرق الأدنى بتعبئة الوسائل السياسية والاقتصادية والمالية لدعم خطة سلام واسعة.

٤٦ - وقالت إنه من الواضح أنه يتعين على الوكالة من الآن فصاعدا أنه تقدم مساهمة حاسمة، وذلك أساسا في إطار لجنة الاتصال المخصصة للأراضي المحتلة، وأن تعطي دفعة جديدة للاستقرار الاقتصادي والاجتماعي لقطاع غزة والضفة الغربية. وهكذا ينبغي أن تتبوأ الوكالة مكائتها داخل أمانة تلك اللجنة بأسرع ما يمكن. كما أحاط الاتحاد الأوروبي علما باهتمام بالافتراحت المتعلقة بمشاريع المساعدة التكميلية لسكان الأراضي المحتلة التي وضعتها فرقة العمل المشتركة بين الوكالات التي أنشأها الأمين العام، وبالذور الهام الذي ستضطلع به الوكالة في تنفيذ هذه المشاريع.

٤٧ - وأوضحت أن الاتحاد الأوروبي مقتنع بأن الوكالة ستستخدم خبرتها ودرايتها بما يعود بالنفع العميم أثناء نقل السلطة من الحكم العسكري الاسرائيلي وادارته المدنية الى الفلسطينيين الذين تعينهم الادارة الجديدة. وقالت إنه ينبغي بكل تأكيد أن يظل استمرار تقديم المساعدة الى اللاجئين الفلسطينيين في بلدان المنطقة الأخرى واحدا من الشواغل الأساسية.

٤٨ - وأعلنت أن الاتحاد الأوروبي الذي يأمل في ألا تعود ثمة حاجة كبيرة الى مساعدة الوكالة في المستقبل القريب، قلق ازاء افتقار الوكالة ال قاعدة مالية متينة تستطيع بواسطتها أن تواصل تقديم خدماتها. فالالاتحاد الذي قدم أكبر مساهمة صافية الى الأراضي المحتلة، وفر أيضا أعلى مساهمة في الميزانية العادية للوكالة ومساهمات كبيرة للبرامج الطارئة وغيرها. ففي الفترة ١٩٩٢-١٩٩٥، تبلغ مساهمته ما يقارب ٩٤ مليون وحدة نقد اوروبية (١١٢ مليون دولار من دولارات الولايات المتحدة). وخلال السنة الحالية، قدم الاتحاد ٣٦ مليون من دولارات الولايات المتحدة للأنشطة في مجالات التعليم والصحة والتغذية. وبالإضافة الى ذلك، ساهم بمبلغ ٢٦ مليون دولار من دولارات الولايات المتحدة في البرامج الانمائية وعمليات المساعدة الطارئة. وخلال السنة الحالية، بلغ مجموع مساهمات الدول الأعضاء في الاتحاد الأوروبي وحدها في الميزانية العادية للوكالة ما يزيد على ٤٨,٥ مليون من دولارات الولايات المتحدة. وفي ختام بيانها حثت زيدموندوفا الدول الأخرى التي ساهمت في مساعدة الوكالة في الماضي على زيادة دعمها للجهود الرامية الى احلال السلم والرخاء في المنطقة.

٤٩ - السيد ياتو (تركيا): قال إنه يشاطر كليا المفوض العام الأمل الذي أعرب عنه في تقريره في "أن يغطي هذا التقرير عهدا قد ولى الى الأبد" (الوثيقة A/48/13، المقدمة). وأنه يتطلع الى الدور الجديد الذي ستضطلع به الوكالة بوصفها مساهما رئيسيا في التنمية الاجتماعية والاقتصادية لفلسطيني الضفة الغربية وقطاع غزة، وأشار الى أنه يتعين الحفاظ على ما تم تحقيقه فعلا من زخم لا رجعة فيه حتى يتحقق السلم والأمن التامان والداثمان في المنطقة، في إطار قراري مجلس الأمن ٢٤٢ (١٩٦٧) و ٣٣٨ (١٩٧٣).

٥٠ - وذكر أن الاتفاقات الاسرائيلية - الفلسطينية لن تؤتي أكلها إلا اذا منحت للفلسطينيين فرصة اقامة بنية أساسية اقتصادية سليمة، لا تعتبر فقط الأساس الذي تبنى عليه الأمة الفلسطينية بل وتوفر أداة لتحقيق حدة التوترات السياسية في المنطقة ومواصلة تعزيز قضية السلم والاستقرار الاقليميين. وذكر، في هذا الصدد، الفقرة ٣٥ من الوثيقة A/48/13. وفي هذا السياق، أعلن أن تركيا مستعدة لتقديم دعمها المتجدد والمساهمة في تنمية الهياكل الأساسية الفلسطينية في مجالات النقل والمواصلات السلكية واللاسلكية والبيئة والاسكان والبناء. كما يمكنها أن تقدم خدمات وتسهيلات في مجالات المصارف والشؤون المالية والزراعة والسياحة وهي مستعدة لتوفير المساعدة التقنية والتدريب في شتى المجالات ابتداء من الرعاية الصحية وانتهاء بتجهيز الأغذية. كما أن تركيا ذات الخبرة الواسعة في أنشطة إعادة التوطين، هي في وضع جيد يمكنها من تقديم اسهامات في هذا المجال.

٥١ - وأضاف أنه في الاجتماع الأخير الذي عقده، في تونس، الفريق العامل المخصص للانداز المبكر المتعلق بحدوث تدفقات جديدة من اللاجئين والمشردين، اقترح بلده الشروع في تنفيذ مشروع للتدريب المهني والتنسيب الوظيفي للاجئين الفلسطينيين وأعلن عن تبرع قدره ٥٢ مليون دولار من دولارات الولايات المتحدة في مؤتمر الجهات المانحة واشنطن العاصمة.

٥٢ - وأوضح أن وضع برنامج موحد لمساعدة الضفة الغربية وقطاع غزة بمشاركة الوكالات الأخرى للأمم المتحدة لن يكون ذا جدوى إلا اذا اعترف بأهمية دور الأونروا وما بذلته من جهود على مدى السنوات الخمس والأربعين الماضية، في ظروف بالغة الصعوبة، لتوفير التعليم والاعاثة والخدمات الطبية للاجئين الفلسطينيين الذين يعيشون في تلك المنطقة والبالغ عددهم ٢.٨ مليون نسمة. وموظفو الوكالة هم من أكثر الموظفين العاملين في الميدان خبرة وتغانيا. والآن وقد بدا أن ظروف عمل الوكالة قد تحسنت بصورة أكيدة، أن الأوان لتعاقد الأطراف في المنطقة، للعمل يعززه، بدعم سخي من المجتمع الدولي، على مساعدة الوكالة على التصدي للتحديات الجديدة في المستقبل.

٥٣ - وأكد على ضرورة الاعتراف بالدور الأساسي للوكالة في عملية التعمير والانعاش، ذلك أن الوكالة قد دأبت على تقديم خدمات الى السكان الفلسطينيين في المنطقة لعقود من الزمن. ونظرا لتزايد أهمية الوكالة، ينبغي تلبية احتياجاتها المالية لتغطية أنشطة الأجل القصير الجديدة. كما ينبغي مراعاة حالة اللاجئين الفلسطينيين في الأردن ولبنان وسوريا؛ إذ لا ينبغي تنفيذ مشاريع لتحسين مستوى عيش اللاجئين الفلسطينيين في الضفة الغربية وقطاع غزة على حساب تنفيذ مشاريع للاجئين الفلسطينيين في أماكن

(السيد ياتو، تركيا)

أخرى. وأخيراً، ينبغي زيادة الأنشطة المتعددة الأطراف في المنطقة، وإنشاء آليات تنسيق لتحديد أنجع السبل وأكثرها فعالية من حيث التكاليف لمختلف وكالات الأمم المتحدة بشأن تنفيذ برامج المساعدة الجديدة.

٥٤ - وأشار، بصفته رئيس الفريق العامل المعني بتمويل الأونروا، إلى أن الحالة المالية للوكالة هي مسؤولية مشتركة تقع على عاتق جميع الدول الأعضاء في الأمم المتحدة. ولذلك ينبغي أن تتحمل كل دولة عضو نصيبها العادل من تلك المسؤولية المشتركة، حتى ولو كانت مساهمات بعض البلدان متواضعة. كما ينبغي للحكومات التي لم تساهم بعد في الأونروا أن تبذل جهداً لتحقيق ذلك وينبغي للحكومات التي ساهمت فعلاً أن تزيد من نصيبها.

٥٥ - السيد سالمى (فنلندا): تكلم باسم بلدان الشمال الأوروبي فأثنى على المفاوضات المباشرة التي جرت مؤخراً بين إسرائيل ومنظمة التحرير الفلسطينية تحت إشراف النرويج، والتي أسفرت عن التوقيع على إعلان المبادئ بشأن ترتيبات الحكم الذاتي المؤقت في ١٣ أيلول/سبتمبر ١٩٩٣. وقال إن هذا الإعلان هو خطوة هامة في اتجاه إيجاد تسوية دائمة شاملة للنزاع العربي الإسرائيلي ولقضية فلسطين، وقد فتح أمام الشرق الأوسط بأجمعه آفاقاً لم يسبق لها نظير.

٥٦ - وذكر أن عملية السلام، مع ذلك، لا تزال في مرحلة دقيقة، ولضمان احتفاظها بمسارها، تقتضي الضرورة اتخاذ تدابير تطلعية لتحسين حالة الشعب الفلسطيني، كما ينبغي الحصول على التمويل الضروري بسرعة. ولا ينبغي هدر الوقت أو الموارد على أنشطة تفتقر إلى التنسيق. إن من دواعي سرور بلدان الشمال الأوروبي أن المجتمع الدولي قد أعلن عن تبرعات سخية في اجتماع البلدان المانحة في واشنطن العاصمة، في ١ تشرين الأول/أكتوبر ١٩٩٣؛ وتود هذه البلدان أن تؤكد، في الوقت نفسه على ضرورة الاستفادة التامة، في استخدام هذه المساعدة، من خبرة وكالات الأمم المتحدة المشتركة فعلاً في الأنشطة التنفيذية في الأراضي المحتلة. وفي هذا الصدد، ينبغي أن تستمر الأونروا في الاضطلاع بدور أساسي، ولا سيما في مجال الأنشطة القصيرة الأجل، نظراً لسعة خبرتها وقدم تواجدها في المنطقة.

٥٧ - وتكلم عن تقرير الوكالة، فقال إن بلدان الشمال الأوروبي تلاحظ بقلق أن الامكانيات المالية للوكالة لعام ١٩٩٣ غير مشجعة لأن نمو مستوى المساهمات لا يتمشى مع زيادة عدد المستفيدين من برامج الوكالة وارتفاع تكاليفها. فنقص التمويل وصعوبة الظروف، لا سيما في الضفة الغربية وقطاع غزة ولبنان، يؤثران على برامج الوكالة في مجالات التعليم والرعاية الصحية والبرامج الأخرى. ورغم أن الوكالة قد واصلت سعيها من أجل مواصلة الخدمات التي تقدمها بل وتحسين مستواها، فإن ارتفاع نوعية التعليم في مدارس الوكالة بالأردن يقدم الدليل على أن استقرار الظروف أمر أساسي لتقديم تلك الخدمات على النحو المناسب. ومن الأمور المشجعة أيضاً ملاحظة سرعة توسع البرامج المدرة للدخل، حيثما سمحت الظروف بذلك. وأعلن أن

(السيد سالمى، فنلندا)

بلدان الشمال الأوروبي تؤيد الرأي الداعي الى وجوب ابقاء الأونروا للخدمات التي تقدمها الى اللاجئين الفلسطينيين في جميع مناطق عملياتها، أي في قطاع غزة والضفة الغربية ولبنان والجمهورية العربية السورية والأردن.

٥٨ - واستطرد قائلاً إن بلدان الشمال الأوروبي، بوصفها مانحة رئيسية للأونروا، يشجعها بدء بلدان جديدة تقديم المساعدة للاجئين الفلسطينيين. وستقابل بالترحاب الكبير، في هذا الصدد، تزايد مشاركة بلدان المنطقة على وجه الخصوص.

٥٩ - وأوضح أنه رغم أن الحالة السياسية في الشرق الأوسط، تدعو حالياً الى التفاؤل، فإن استمرار أعمال العنف يظل مثار قلق بالغ. وأكد على أنه لا يمكن إيجاد حلول دائمة للمشاكل السياسية والاقتصادية إلا بالطرق السلمية: أي بالمفاوضات وتدبير بناء الثقة والتنمية الاقتصادية والاجتماعية. وقال إن بلدان الشمال تناشد جميع الأطراف كسر طوق الحلقة المفرغة للعنف وأعمال التآمر.

٦٠ - وذكر أن سلامة موظفي الأونروا والمنظمات الدولية الأخرى هي مثار قلق بالغ. وقال في هذا الصدد إن بلدان الشمال الأوروبي ترحب بنشوء علاقة عمل جيدة بين الأونروا والسلطات الاسرائيلية وقيام روح تفاهم بينهما. ومن المهم جدا استمرار هذه العلاقة الطيبة. ورغم ضخامة العمل المنتظر القيام به وكثرة العقبات الباقية، فإن ثمة ما يدعو الى الأمل في أن تتحسن حالة الشعب الفلسطيني. وأعرب، في ختام بيانه، عن أمل بلدان الشمال الأوروبي في أن تسهم اللجنة بنصيحتها، وذلك باتخاذ اجراءات ملموسة وبالحرص على أن تستجيب للقرارات المتخذة لمقتضيات الحالة الراهنة.

٦١ - السيد كسي يونيلانغ (الصين): قال إن تقرير المفوض العام لوكالة الأمم المتحدة لإغاثة وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين في الشرق الأدنى (الأونروا) (A/48/13) أشار إلى أنه على مدى ما يزيد على الأربعين عاما من الحرب والصراع، ما زال الشعب الفلسطيني يعيش في ظروف صعبة للغاية وحالته آخذة بالتدهور. إن زيادة عدد اللاجئين تبرهن على أن مشكلة اللاجئين الفلسطينيين لم تحل. إن وفد بلده قد أحاط علما أيضا بالصعوبات الهائلة التي تواجهها الأونروا منذ عام ١٩٩٢. وعلى الرغم من الظروف الصعبة، فقد استطاعت الأونروا أن تنجز كثيرا من الأعمال النافعة، التي استفاد منها اللاجئون الفلسطينيون. ولذلك إن وفد بلده يعرب عن تقديره وإعجابه بجميع موظفي الأونروا لتفانيهم وإنجازاتهم.

٦٢ - وذكر أن الاتفاق الذي تم التوقيع عليه مؤخرا بين منظمة التحرير الفلسطينية وحكومة اسرائيل بشأن الاعتراف المتبادل ومسألة الحكم الذاتي الفلسطيني ما هو إلا مجرد بداية لتسوية مسألة الشرق الأوسط؛ بيد أنه يمثل تقدما رئيسيا نحو حل المشكلة بما يتوافق مع المصالح الأساسية للشعبين الفلسطيني

(السيد كسي يونيلانغ، الصين)

والاسرائيلي. كما أنه يوحي أيضا بأنه يمكن تحقيق تسوية نهائية لمسألة فلسطين ومسألة الشرق الأوسط على العموم عن طريق التفاوض. وقال إن الصين ترحب من أعماق قلبها بهذه التطورات.

٦٣ - وقال إن حكومته كانت لذلك على الدوام تدعو إلى إيجاد تسوية سلمية لمسألة الشرق الأوسط، وفقا لقرارات الأمم المتحدة ذات الصلة، ولا سيما قراري مجلس الأمن ٢٤٢ (١٩٦٧) و٣٣٨ (١٩٧٣). وهي تعتقد أيضا أنه ينبغي إعادة الأراضي العربية المحتلة والاعتراف بوجود إعادة الحقوق المشروعة للشعب الفلسطيني. وفي الوقت نفسه، ينبغي احترام وضمأن سيادة وأمن جميع بلدان الشرق الأوسط بما فيها اسرائيل. فالصين تؤيد عملية السلم في الشرق الأوسط وهي مستعدة للعمل مع سواها من الدول الأعضاء في المنظمة، ولا سيما بلدان الشرق الأوسط، من أجل تحقيق سلام شامل في تلك المنطقة في وقت قريب. وأعلن، في ختام بيانه، أن حكومته قدمت للشعب الفلسطيني، على مدى العديد من السنوات، أفضل ما يمكنها من المساعدة عن طريق الأونروا وقررت أن تواصل مساهماتها للأونروا في عام ١٩٩٤.

٦٤ - السيدة دوکولي - تولبر (منظمة الأمم المتحدة للتربية والعلم والثقافة (اليونسكو)): قالت إن اليونسكو قدمت المساعدة إلى الشعب الفلسطيني عبر أنشطة عدد من البرامج العادية والمشاريع الخاصة.

٦٥ - وأضافت أن برنامج تعاون الأونروا/اليونسكو خصص موظفين لـ ١٢ وظيفة، من درجة ف - ٤ إلى درجة د - ٢، لإدارة التعليم التابعة للأونروا/اليونسكو حيث يقدمون المساعدة التقنية للتوجيه لبرنامج التعليم الواسع الذي تنفذه الأونروا. ويشمل برنامج التعليم ٣٩٨ ٠٠٠ تلميذ من اللاجئين الفلسطينيين يتلقون الدروس فيما يزيد على ٦٤٠ مدرسة و ٨ مراكز للتدريب في الأردن، والجمهورية العربية السورية ولبنان، بالإضافة إلى حوالي ١٤٩ ٠٠٠ تلميذ فلسطيني مقيمين في الأراضي المحتلة في الضفة الغربية وغزة. ويوجد برنامج دراسي ابتدائي وإعدادي يتبع نهج البرامج الدراسية في البلدان المضيفة ويشمل الدرجات التي يجب أن يكون التعليم للحصول عليها إلزاميا في كل من هذه البلدان. وهناك أيضا برنامج للتدريب المهني لمدة سنتين بعد المرحلة الثانوية وبرنامج للدراسة التقنية لمدة سنتين بعد المرحلة الثانوية يشتمل على ما يزيد على أربعين مادة دراسية، في موضوعات مثل علم ميكانيك السيارات وإدارة الأعمال، تستخدم فيها مناهج وضعها موظفو اليونسكو والأونروا. وبالإضافة إلى ذلك، فقد وضعت مواد دراسية لمدد قصيرة في مجال الدراسات القانونية وعلم ميكانيكا زرق الوقود في الأراضي المحتلة في السنة الدراسية ١٩٩٢/١٩٩٣. ويتولى معهد التربية التابع للأونروا/اليونسكو في عمان - الأردن، مسؤولية وضع البرامج الدراسية وإثرائها، وتدريب المدرسين أثناء الخدمة، والبحوث والاختبارات التربوية. وثمة مجال ذو أولوية في هذا البرنامج يتناول وضع وأو تحسين أدوات التعلم الذاتي والتدابير العلاجية لتعويض الطلاب والأساتذة في الأراضي المحتلة عما ضاع منهم من وقت الدراسة المدرسية منذ بدء الانتفاضة. وتشمل مساهمة اليونسكو في برنامج التعاون، أيضا، توفير المنح الدراسية الجامعية، والأدوات التعليمية وخدمات استعراض الكتب الدراسية.

(السيدة دوکولي - تولبر، منظمة الأمم
المتحدة للتربية والعلم والثقافة)

٦٦ - وأضافت أن اليونسكو، وفقا لقرارات ومقررات هيئاتها الإدارية، تتولى رصد عمل مؤسساتها التعليمية والثقافية في الأراضي العربية المحتلة. وذكرت أن مجلس الإدارة، في دورته التاسعة والثلاثين بعد المئة، المدير العام إلى توجيه نداء يناشد فيه المجتمع الدولي على المستويين الحكومي وغير الحكومي، تقديم التبرعات بغية سد العجز الحاصل في ميزانية الجامعات الفلسطينية الناجم عن إغلاق المؤسسات العملية لمدد طويلة، وعن الحالة الحاضرة. وقدم المدير العام في دورات أخرى للمجلس التنفيذي وفي المؤتمر العام لليونسكو تقارير عن قلق المنظمة إزاء المؤسسات التربوية والثقافية في الأراضي المحتلة.

٦٧ - في ٢٢ كانون الثاني/يناير ١٩٩٣، وجه المدير العام نداء إلى الدول الأعضاء، والمنظمات الدولية، ومصادر التمويل العربية والإسلامية لتقديم التبرعات بغية سد العجز في ميزانية الجامعات الفلسطينية في الأراضي المحتلة. ولم ترد ردود إيجابية على هذا النداء حتى هذا التاريخ.

٦٨ - في شهر أيلول/سبتمبر ١٩٩٢، وقع ممثلو اليونسكو ولجنة توجيه برنامج التعاون الأكاديمي الفلسطيني الأوروبي في شؤون التعليم، اتفاق تعاون يتم بموجبه ربط ست جامعات فلسطينية بـ ١٢ جامعة أوروبية كجزء من مشروع توأمة الجامعات لمصلحة الجامعات الفلسطينية. وقد أسهمت اليونسكو بمبلغ ١٦ ٠٠٠ دولار لدعم هذا المجهود.

٦٩ - وأعلنت أنه قد تم، عن طريق برنامج المشاركة، توفير الأموال اللازمة للاضطلاع بالأنشطة الإعدادية لإنشاء مركز لتعزيز البرامج الدراسية الفلسطينية. ويجري النظر حاليا في عقد حلقة عمل يجتمع فيها مربون فلسطينيون وخبراء دوليون لمناقشة مشاكل واستراتيجيات تطوير البرامج الدراسية للمدارس الثانوية.

٧٠ - وأوضحت أن مكتب الأمم المتحدة الإقليمي للتعليم في الدول العربية وقع، في عام ١٩٩٢، ثلاثة عقود مع جامعة القدس، بهدف إعداد بحثين عن تعليم الفلسطينيين من بُعد، وتعزيز مراكز التوثيق والدراسات. وفي شهر كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٢، عقد مكتب الأمم المتحدة الإقليمي للتعليم في الدول العربية حلقة دراسية في القدس، حضرها ٤٣ ممثلا من منظمات غير حكومية، وجامعات ومؤسسات تابعة للأمم المتحدة، حول موضوع تعزيز فرص حصول الأطفال الفلسطينيين المعوقين في الأراضي المحتلة إلى التعليم الأساسي.

٧١ - وأشارت إلى أن اليونسكو قامت، في إطار ميزانيتها البرنامجية العادية، بتوفير الأموال اللازمة لشراء الأدوات التي تحتاج إليها الجامعات الفلسطينية ولتوفير المنح الدراسية الجامعية للطلبة الفلسطينيين. وأعلنت أنه تم، خلال الفترة ١٩٩٢-١٩٩٣، منح ١٣ منحة جامعية. وبالإضافة إلى ذلك، خصصت، عبر برنامج المشاركة، أربع منح دراسية للعام ١٩٩٢-١٩٩٣ حتى هذا التاريخ. وتقدمت المعاهد الفلسطينية بـ ١٢ طلبا، تبلغ في مجموعها ١٦٢ ٠٠٠ دولار، تمت الموافقة على سبعة منها. وتلقت المعاهد الفلسطينية ما مجموعه

(السيدة دوكولي - تولبر، منظمة الأمم
المتحدة للتربية والعلم والثقافة)

٩٣ ٠٠٠ دولار، بغية استخدامها في مجالات الثقافة، والتعليم، والعلوم الاجتماعية، وأربع منح جامعية، ومساعدات طارئة الى الأردن خلال أزمة الخليج.

٧٢ - في دورة المجلس التنفيذي التاسعة والعشرين بعد المائة في عام ١٩٨٨، طلب إلى اليونسكو إجراء دراسة وتحليل لاحتياجات الشعب الفلسطيني في مجالات اختصاص المنظمة، ولا سيما في التربية. وفي شهر آذار/مارس ١٩٩٠، نشرت اليونسكو نتائج الدراسة، المعنونة "دراسة عن احتياجات الشعب الفلسطيني في مجال التعليم والتدريب"، وهي تشمل التعليم العام، والتعليم المهني وغير الرسمي، وتدريب اليد العاملة على صعيد الكليات المجتمعية وجامعات التدريب. وتقترح الدراسة في استنتاجاتها وضع ١٠ مشاريع رئيسية تتعلق بتعليم وتدريب الشعب الفلسطيني. وما تزال معظم عناصر هذه المشاريع تنتظر التمويل.

٧٣ - وأخيراً، قدمت بيانا موجزا عن المساعدة التي وفرتها اليونسكو للشعب الفلسطيني في مجال الثقافة وأشارت، بما أشارت إليه، الى المساهمة بمبلغ ١٦ ٠٠٠ دولار لعملية إعداد جرد للتراث الثقافي الفلسطيني ومساهمة بمبلغ ٢٥ ٠٠٠ دولار لترجمة دراسة تتعلق بالهوية الثقافية الفلسطينية. وستواصل اليونسكو، في إطار برنامج المساهمة للفترة ١٩٩٤-١٩٩٥، بتقديم المساعدة الى الشعب الفلسطيني، وبصفة خاصة للدروس التدريبية القصيرة الأجل في مجالات إدارة المتاحف والحفاظ على المعالم والمواقع التاريخية.

٧٤ - الرئيس: اقترح على اللجنة غلق قائمة المتحدثين في المناقشة العامة التي ستجري يوم الأربعاء، ١٧ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩٣، في الساعة ١٨/٠٠.

٧٥ - وقد تقرر ذلك.

البند ٨٨ من جدول الأعمال: المسائل المتصلة بالإعلام (تابع) (A/48/21؛ A/C.4/48/L.17)

٧٦ - السيد صنبر (الأمين العام المساعد لإدارة شؤون الإعلام): قال إنه استمع باهتمام إلى ما أدلت به الوفود من بيانات في لجنة الإعلام. وفي ضوء الأسئلة التي طرحت في تلك اللجنة، فإنه يقترح أن تنظر اللجنة، في دورتها المقبلة، في المبادرات وفي المعايير المعتمدة فيما يتعلق بإنشاء مراكز إعلام جديدة، وأعلن أن إدارة شؤون الإعلام ستشترك على نحو نشط في المناقشات التي ستجري بشأن هذه المسألة. وفيما يتعلق بالأسئلة بالمسائل المحددة التي طرحت فيما يتصل بعملية الإعلام في بون، قال إن إدارة شؤون الإعلام والحكومة الألمانية أجرتا مناقشات أولية في هذا الصدد وأنه سيقدم تقرير بشأن هذه المسألة في الدورة المقبلة للجنة الإعلام.

٧٧ - الرئيس: اقترح أن تنظر اللجنة في الاقتراحات الخمس المقدمة إليها وأن تتخذ مقررات بشأنها في الوقت نفسه. وقال إذا لم يسمع أي اعتراض على ذلك فسيعتبر أن اللجنة توافق على اتباع هذا الاجراء.

٧٨ - تم، بدون تصويت، اعتماد مشروع القرارين ألف وباء، ومشروع المقررين الأول والثاني، الواردة في الفقرات ٨٦ و ٨٧ و ٨٩ من الوثيقة A/48/21، ومشروع المقرر المعروض في الوثيقة A/C.4/48/L.17.

٧٩ - السيد جربان (الجمهورية العربية الليبية): قال إنه على الرغم من اعتماد اللجنة مشاريع القرارات والمقررات المتعلقة بالبند ٨٨ من جدول الأعمال بتوافق الآراء، فإنه يرغب في الإعراب عن تحفظاته فيما يتعلق بتعيين اسرائيل عضوا في لجنة الإعلام، لأن حكومته لا تعترف باسرائيل.

٨٠ - السيد زمانيني (جمهورية إيران الإسلامية): أعرب عن تحفظاته بشأن المقرر الثاني الوارد في الفقرة ٨٩ من تقرير لجنة الإعلام لأن حكومته لا تعترف بالدولة التي تسعى إلى أن تصبح عضوا في اللجنة.

٨١ - السيد عمير (السودان): قال إن لديه تحفظات بشأن الفقرة ٨٨ من التقرير وطلب إدراجها في المحضر الموجز للاجتماع.

رفعت الجلسة في الساعة ١٧/٣٠